الأخلاق

أساس كل إصلاح



عنوان الكتاب : الأخلاق أساس كل إصلاح

المؤلف : عباس الجراري

رقم الإيداع القانوني : 2015 Mo 0864

ردمك : 978-9981-893-42-9

الطبعة الأولى : جمادى الأولى 1436 مارس 2015

مكتبة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع – الرباط

عباس الجراري

الأخلاق
أساس كل إصلاح

منشورات النادي الجراري
- 65 -

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا مقال سبق نشره باللغات الثلاثة في مجلة "الإسلام اليوم" التي تصدرها المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم (الإيسيسكو): العدد الحادي والثلاثون –السنة الثلاثون –1436ه–2015م.

والقصد من إعادة نشره في هذه الكراسة هو تسهيل تداوله بين القراء المهتمين بموضوعه.

والله من وراء القصد.

عباس الجراري

الرباط في 5 جمادى الأولى 1436هـ

الموافق 24 فبراير 2015م

الأخلاق أساس كل إصلاح

عرفت الشعوب على امتداد التاريخ حركات احتجاجية أو ثورية للمطالبة بحقوقها، والبحث لها عن فرص لحياة كريمة تقوم على العدل والإنصاف والمساواة، ومقاومة كل ما يعرقل بلوغ هذه الأهداف من أنواع الفساد المختلفة، بدءاً مما له صلة بالمؤسسات العمومية، إلى هياكل السلطة والقائمين عليها، وما يتسرب إلى مواطن تلك الشعوب من سلبيات سلوكية.

وإن أحداثاً كثيرة ومتلاحقة يعرفها العالم اليوم، ولاسيما في بلدان العالم الثالث وأوطان العرب والمسلمين على الخصوص، تكشف إلى أي مدى يعاني المواطن فيها من أجل كرامته وحقه في الحياة الشريفة، وما إلى ذلك مما يشمل سائر حقوقه المشروعة.

وليس يخفى أن هذه الحقوق تمسّ جوانب مختلفة من حياة الأفراد والجماعات، سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وتتمحور في جملتها حول الحرية باعتبارها حقا طبيعياً وفطرياً لكل البشر،

وباعتبار حياة هؤلاء البشر لا يمكن أن تتحقق في إطار تلك الحرية بدون حقوق وبدون تعايش وتسامح، أي بدون قبول الآخر وقبول الحق في الاختلاف معه.

وهذه لاشك قضية قديمة جديدة انشغل بها المفكرون، واهتمت بها الإنسانية جمعاء في كل زمان ومكان. والسبب أن الإنسان تواق دائماً إلى الحياة الحرة الكريمة، وأن البشرية تعاني باستمرار مواقف القهر والاضطهاد، سواء بين شعب وآخر، أو بين فئة وأخرى داخل الشعب الواحد، نتيجة انعدام العدالة الاجتماعية والتفاوت بين الطبقات، ورغبة بعضها في التحكم والاستبداد، وكذا نتيجة أزمة الثقة التي استبدت بالأفراد والجماعات، انطلاقاً من المجال الضيق الخاص بالحياة الشخصية في محيطها الأُسري، إلى المجال الواسع المتمثل في السلطات العمومية.

وإننا في المرحلة التاريخية التي نجتاز، وبحكم التطور الحضاري والثقافي الذي تعرفه بلادنا، وبحكم الاتصال الذي لنا مع العالم عبر

تبادل المصالح، وبواسطة أجهزة الإعلام وغيرها من وسائل الاتصال الحديثة، ثم بحكم الظروف الخطيرة التي تعيشها معظم البلدان العربية في سياق واقع إقليمي ودولي منذر بأسوأ التوقعات والاحتمالات. بحكم هذا كله، ورغم الاستقرار الآمن الذي ننعم به، في ظل قيادة وطنية رزينة وحكيمة، والذي علينا أن نصونه ونحرص عليه من غير أن نبالغ في استثنائيته، فإن مجتمعنا يعاني ظروف احتقان ويواجه تيارات فاسدة تعمل على تكريس الفساد وفرضه قدَراً على المجتمع أن يقبله وينقاد له، في تهديدٍ لقيمنا ومقومات هويتنا، بدءاً من الإحساس بالانتماء الوطني والشعور بالمواطنة، إلى بقية المكونات التي هي الدين واللغة والثقافة.

وهو وضعٌ يجعلنا أحوج ما نكون إلى ميثاق شرف مؤسَّس على منظور أخلاقي نتمسك به ونطبقه ونلتزم به أفراداً وجماعات، ونربي الأجيال عليه، حتى نحافظ على وجودنا ونقوي كياننا، في إطار دولة

الحق والقانون، بعيداً عن أي مظهر للخلاف والتشتت أو الميعة والتفسخ.

وعندي أن هذا المنظور يمكن أن يكون أساساً للإصلاح، سواء بالنسبة إلينا في المغرب، أو لغيرنا في البلدان المشابهة. وهو توجُّه قد لا يوافق عليه الذين يرون للإصلاح العام أسبقية على الأخلاق التي لا يمكن أن تسود —حسب هذه الرؤية– إلا في ظل أوضاع صالحة وسوية على مختلف الواجهات.

ولعلي في هذا العرض أن أتناول بعض ما يبرز الأهمية الأساس للأخلاق وأهمية دورها في فتح طريق قويم يهدي إلى إصلاح سائر تلك الواجهات. وهو إصلاح يتجاوز مدلوله اللغوي الذي يعني الترميم والتقويم والتحسين، إلى مدلول أقوى يربطه بالتغيير الذي قد لا يصل إلى حد قلب أوضاع الواقع والثورة عليها، بقدر ما يقصد إلى إزالة الفساد بجميع أنواعه ودرجاته واجتثاث أصوله مهما تكن عميقة ومتجذرة.

وهو مطلب فردي وجماعي، إذ الإنسان من حيث هو فرد مطالب بإصلاح نفسه. وحتى يحقق ذلك، فإنه يحتاج إلى توعية وتوجيه وتربية، وإلى نموذج يقتدي به. ومن هنا كانت أهمية دور المصلحين في كل زمان ومكان.

والأخلاق(Morale-Ethique) جمع خُلُق وخُلْق، وهو ما يكون عليه الإنسان في طبعه وسجيته، مما يشكل وجوده، أي ما يكون له في باطن صورته من خصالٍ وخلالٍ وأنماط سلوكية فعلية منبعثة من أحوال نفسه.

والسلوك هو الأسلوب الذي يختاره الإنسان لتحركه في ذاته ومع مجتمعه، بعوامل فطرية شعورية وأخرى مكتسبة توجهها الإرادة ويتحكم فيها العقل؛ وغالباً ما تتأثر بسلوك بقية أفراد المجتمع، مع مراعاة المثل العليا التي يومن بها ويريد أن يحققها. وقد يكون السلوك حسناً أو قبيحاً، خيراً أو شراً، فيستحق عليه ثواباً أو عقاباً، وتكون

نتيجة ذلك استحساناً يحث على اتباعه أو استهجاناً ينفر منه. وهو ما يكتسبه الإنسان بالمعرفة والتربية والنشأة والعقل ويَكتشفه بالممارسة.

ومعروف أن الخير يعني أن يكون كل شيء على كماله، وأن الشر – وهو نقيضه– يعني أن يكون الشيء على نقصانه. وله معان متعددة، منها ما يرجع للإنسان ومنها ما يتعداه. ونحن حين نتحدث عن الشر، فإننا نقصد ما يكون في طاقة الإنسان أن يقاومه، وهو المتمثل في الخطايا والقبائح والرذائل، أي ما يتصل بالسلوك وبالأخلاق.

ويشكل الخير والشر قطبين اثنين، والنفس الإنسانية بطبيعتها ميالة إليهما. فهناك الذي يميل إلى هذا والذي يميل إلى ذاك. وحتى المفكرون منهم من نظر بتفاؤل، فقال إن الحياة خير، ومنهم من نظر بتشاؤم فقال إنها شر. وللإسلام وفلاسفته–بدءاً مما تحدث عنه الأشاعرة والمعتزلة متعلقاً بالعدل الإلهي–عناية كبيرة بالنفس، إذ ساقوها في عدة معان، منها الجنس والإنسان والذات والحقيقة والروح والقلب والضمير، ومنها المعنى الكامن في ما ينازع الإنسان في أعماقه من

عوامل الخير، وكذا من عوامل الشر، عبر النفس اللوامة والنفس الأمارة بالسوء.

وإذا كانت النفس بطبيعتها خاضعة لدوافع الخير والشر، فإن الدّين من خلال الأخلاق التي يدعو إليها، هو أفضل موجه لها نحو سبيل الخير، وأعظم واقٍ لها من السير في طريق الشر؛ ذلكم أن اللّه أنشأها مستعدة للخير وجعلها تميز بينه وبين الشر. فالذي يطهرها ويصلحها وينميها بالطاعات والفضائل والعمل الصالح، فإنه يفلح، ومن يدنسها ويحقرها بالمعاصي والفواحش والانقياد لأهوائه وشهواته، فإنه يفشل ويخسر.

هذا عن المدلول اللغوي للأخلاق، أما في مفهومها الاصطلاحي، فعِلْمٌ نظريٌّ تبلوره ظواهر عملية. وهو العلم الذي يعنى بدراسة سلوك الإنسان ويبحث في أعماله وتصرفاته، وفي علاقاته مع الآخرين، ليس فقط كيف هي، ولكن كذلك كيف ينبغي أن تكون، بناءاً على إرادة هذا الإنسان، وقبل ذلك بناءاً على تربيته في إطار من الحرية والكرامة

والتسامح والتضامن؛ مع مراعاة مجموع المعارف والمشاعر النابعة من قيم المجتمع وثوابته ومقدساته.

وهو عِلمٌ يُنظر إليه من خلال فلسفة ترتبط بالحكمة التي تتأمل مظاهره وما يدفع إليها من قواعد ومعايير، وما يصدر عنها من أفعال تتحكم فيها الإرادة، مقابل الأفعال اللاإرادية التي يُجبر عليها الإنسان بعفوية وغريزية، أي بطبيعة خَلْقه الذي يبرز صورة الإنسان الظاهرة.

وتشكل الأخلاق منظومة ممنهجة ومتكاملة تراعي قيماً معينة تشترك في اعتبار مقوماتها الجماعات والأفراد، على ما قد يكون بينهم من تفاوت واختلاف، ومن تنوع وتعدد، نتيجة المستوى التربوي والمعرفي ودرجة الوعي، وكذا نتيجة المثل التي تومن بها كل فئة وفق شروط حياتها، وما تتوخاه من أهداف، في خضوع تلقائي لمعتقداتها وما يكون لتعاليمها من تأثير، حتى حين لا تكون تلك المعتقدات دينية.

ومن ثم تشكلت للأخلاق مدارس تشعبت في كل عصر حسب الفلسفات الرائجة فيه؛ ولاسيما وفق الديانات السماوية وغيرها، لما

للدين من أثر فعال في تكييف سلوك معتنقيه. وللإسلام في هذا المجال أهمية تبلورها الدعوة إلى الأخلاق الحسنة التي تتمثل في فضائل عملية وفق النموذج النبوي الكريم. وهي فضائل عليها تقوم حياة الفرد والمجتمع وبها تستقيم، في تناغم وانسجام بينما ينتهي إليه الفكر السوي للإنسان وما يأمر الله به.

وترتبط الأخلاق بالضمير، أي بالإحساس الباطني وما يفضي إليه من تفكير وتمييز، ومن مسؤولية بعد ذلك تجعله يختار، أي يستطيع القبول والتحبيذ بالنسبة للمكارم والمحاسن، كما يستطيع الرفض والانتقاد فيما يتعلق بالمساوئ والرذائل. هذا بالإضافة إلى ما يشعر به الإنسان من قدرة على نيل حقوقه وأداء واجباته في اعتزاز بكرامته، واكتمال في إنسانيته، وسُمُوّ في وجوده، وسعادة في حياته، سواء في حاضره المعيش، أو رؤيته لمستقبل يرنو إلى تحقيقه، ناظراً إلى مثل أعلى يطمح إلى إدراكه؛ في توفيق بين الوسائل والغايات، وبين المنطلقات الفردية والحاجات الجماعية، وبين مقومات وطنية وقيم عالمية؛ مع

الإشارة إلى أنه مهما يكن تأثير العوامل الخارجية المادية على هذه القيم والمقومات، فهي تبقى متسمة بدرجة من الثبات تجعل الخير والشر معروفين ومتعارفاً عليهما في كل زمان ومكان، وإن تغلبت عناصر الشر تحت تأثير تلك العوامل؛ دون أن ننسى أن نطاق الأخلاق يتسع بقدر ما يتسع مجال العلوم على العموم، والإنسانية منها على الخصوص، وما يكون لها من تأثير على التوجّهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذا بقدر ما يكون للتكنولوجيات الحديثة من تطورات ينعكس مفعولها على مختلف جوانب الحياة. وهذا ما جعلنا نتحدث عن درجة من الثبات وليس على الثبات في مدلوله المطلق.

من هنا، وبحكم العولمة التي غدت واقعاً مفروضاً، يمكن الحديث عن أخلاق إنسانية قد ينخرط فيها جميع الناس وسائر المجتمعات، مهما تكن هوياتهم على العموم ومعتقداتهم على الخصوص. ومع ذلك يَبقى الدين مكوناً أساساً لهذه الأخلاق، نظراً لما ينهض به من دور في التوجيه والإرشاد والتنبيه إلى سبل الخير لاتباعها وسبل الشر

لاجتنابها. وفي هذا المجال يمكن تصور اتفاق جميع الأديان في بلورة قيم تلك الأخلاق، بعيداً عن الجانب الغيبي، وكذلك الجانب العملي في تلك المعتقدات، مع ما لهذين الجانبين من تأثير على تهذيب سلوك الإنسان وتهدئة نفسه واطمئنانه على مسؤوليته، أي ما يجب أن يُسأل عنه من تصرفات يحاسبه عليها ضميره قبل أن يحاسبه عليها القانون.

وفي نطاق هذه المحاسبة، يثار إشكال حول مقاييس الأخلاق، إن كانت أحادية أو ازدواجية، مما يجعل تفعيلها لا يخلو من أخطار قد يكون أبرزها حماية الفساد وتركيزه، من خلال أنظمة شمولية لا تلبث تشجع الانحراف، حماية لبقاء سلطتها ولو بحرمان فئات واسعة من أبسط حقوقها الإنسانية. يضاف إلى هذا ما تعرفه الأخلاق اليوم، نتيجة بعض السلوكات السيئة، من صراعات وصدامات راجعة إلى عوامل أخرى، لعل من أهمها منظور بعض مواطنينا الضيق والأناني للحرية والمصلحة الشخصية، وما يتولد عن هذا المنظور من تصرفات سلبية مشينة، ضارة ليس بالفرد وحده، ولكن بالمجتمع كله، كالغش والعنف

والتخدير، وأخطرها الرشوة التي غدت لتفشيها وتبريرها نَخْراً لهذا المجتمع، رغم المحاولات العديدة لمحاربتها، بالتوجيهات الوعظية والقوانين الردعية وما إليها من الدعوات الإصلاحية النظرية.

ومعروف أن دعوات كثيرة مافتئت تظهر عندنا منادية ببرامج ومشروعات متباينة للإصلاح في عمومه، منها ما يعتمد الدين، ومنها ما يرتكز على منطلقات علمانية أو لائكية، ومنها ما يحاول التوفيق بين هذين الاتجاهين، عبر معادلات ما تزال تبدو صعبة التمثل، فضلاً عن التحقيق. وهي كلها تواجه اعتراضات بسبب التباس مفاهيمها وممارساتها، وبسبب عدم اكتمال تصورها والعجز عن الإقناع بها، وكذا بسبب المواقف المناوئة لها، إضافة إلى الوقوع في شوائب وارتكاب أخطاء، مما يجعلها تقابل بالرفض والخصومة.

إن عوائق كثيرة تحول دون الإصلاح وتقاوم إرادته، بدءاً من تأزم الأوضاع الاجتماعية وتراكم مشاكلها، إلى ما هو منتشر بين فئات معينة، من ضعف الوعي وشيوع الفقر والجهل والأمية، وانتشار مشاعر

الحسد والكراهية والتطلعات غير المشروعة، في إلحاح على الحقوق وإهمال للواجبات، مع السعي إلى تعطيل العمل بأساليب شتى يهدر بها الوقت ويقل الإنتاج. وعلى الرغم من ذلك وغيره، فإنه لابد لمن ينادي بالإصلاح ويدعو له ويسعى إلى ممارسته وإنجاحه، أن تتوافر فيه شروط ومعايير يكون بها صالحاً في نفسه ومؤهلاً ليكون قدوة لأفراد مجتمعه الذين ينظرون من خلاله إلى المثل الأعلى الذي يحلمون به ويلقون إليه بالمسؤولية فيما يصادفون في حياتهم من خير أو شر.

وليس يخفى أن الاقتداء جبلةٌ وطبيعةٌ في الإنسان الذي تدعوه فطرته إلى التقليد، بدءاً مما ينشأ عليه في أسرته وبين والديه، إلى ما يكتسبه في المدرسة والجامعة معجباً بمعلميه وأساتذته، إلى غير ذلك من مستويات التقليد التي تمس بالمسايرة والانقياد كلما يتطلع إليه، وهو يرغب في بلوغ الأعلى مما يكون في ذهنه حول تصور النموذج الكامل للشخصية.

وإن هذه المستويات لتتدرج إلى أن تصل إلى من يؤهلهم موقعهم في المجتمع أن يكونوا قمة فيه، ولاسيما العلماء والمفكرين والإعلاميين والسياسيين والحكام والنقابيين وممثلي المجتمع المدني ومن إليهم من القائمين على الشأن العام، أولئك الذين يُفترض فيهم أن يكونوا قد أدركوا مثالية تؤهل كل واحد منهم للاقتداء به وللنهوض بالإصلاح.

ولعل من أهم تلك المعايير التي يشترط توافرها في الذي يسعى إلى القيام بهذه المهمة، أن يكون ذا عزيمة ثابتة وإرادة قوية، وأن يكون ملماً بمختلف مجالات الواقع، متمكناً من وضع اليد على المشكلات الحقيقية التي يعيشها مواطنوه، وقادراً على تشخيص الداء فيها، وعلى إيجاد الدواء الناجع لها، أي قادراً على علاج العيوب وتصحيح الأوضاع، وتحويل الشعارات والأفكار المثالية التي يومن بها ويتبناها إلى أعمال ومنجزات، ليس فقط فيما له علاقة بما يحتاجونه من ماديات، وما أصبحت تفرضه الحضارة الآلية مما يقيم أَوَدَهُم من الحاجات الضرورية لمعيشتهم، ولكن كذلك فيما يبدو للبعض أنه غير ذي طائل،

كقضايا الفكر والثقافة التي لا يخفى دورها الكبير في أي إصلاح شامل. وهو دور يجعل المفكرين والمثقفين –إن هم استعادوا مكانتهم– أن يكونوا في طليعة الداعين للإصلاح والقائمين عليه والمؤهلين لإنجاحه.

وهذا ما يقتضي من الذي يتصدَّى للإصلاح أن يكون صاحب معرفة واسعة وفكر سمح، متشبثاً بثوابت وطنه ومقومات وحدته ومكونات هويته، ومتحلياً بحس مرهف ووعي عميق وضمير حي، وذا رأي ثاقب ورؤية واضحة للمستقبل تمكنه من التوفيق بين مقتضيات الأصالة ومستجدات المعاصرة، وتؤهله بدون تردد ولا ارتداد ولا تهور للتوجيه والتخطيط والتنفيذ، في غير استهانة بذكاء مواطنيه الذين عليه أن يقنعهم بمشروعات ناجعة وبرامج نافعة ذات نتائج ملموسة، لا كذب فيها ولا غش ولا زيف، ولا تَناوُر ولا تآمُر، دون إلهائهم بما هو ضار أو لا جدوى منه، مع القابلية للقيام بنقد ذاتي وقبول انتقاد المخالفين والمعارضين، بالموضوعية اللازمة البعيدة عن منطق الاستفزاز

والتحريض ولغة القدح والقذف التي أصبحت للأسف شائعة، والتي أفقدت النقد أهدافه وإيجابياته.

وذلكم ما يستوجب من العازم على الإصلاح أن يكون مدركاً لما بين السياسة والسلوك الخلقي القويم من تكامل وتنافر، وبالتالي ماهراً وحكيماً في مواجهة تحدياتها وإكراهاتها، والتصدي لأحابيلها وأساليب المتاجرين بها والمقامرين ومن إليهم من النفعيين والاِنتهازيين، وأن يكون مستعداً لمقاومة الفساد في جميع مظاهره وأشكاله، وألا يكون هو نفسه ممارساً له أو واقعاً في حبائله وما يمكن أن يُسقِط فيها، كالاشتغال بالأعمال التجارية التي لا يُقصد منها إلا تحقيق الربح وجمع الثروة ولو باستغلال السلطة ومناهضة الإصلاح.

وهذا لا يتأتَّى إلا لمن كان مشبعاً بالقيم التي تمنحه المصداقية، وتجعله بالتزامه بها قادراً على التأثير، وعلى كسب ثقة مواطنيه الذين قد يتخذونه القدوة والمثال، ويسلكون سبيله ويتبعونه ويقلدونه، مرتاحين له ومطمئنين إليه. وهو اطمئنان وجداني ينتج عنه هدوء نفسي

لا يلبث أن يؤدي إلى الشعور بالسعادة. وإذا ما تحقق ذلك كان التعاون والتحابّ والاتحاد، وشاع الخير وسادت نوازعه وتقوّت إرادته.

وهي كلها صفات ترجع إلى عنصر الأخلاق التي هي الركيزة والأساس ونقطة البدء والانطلاق نحو كل إصلاح.